نداء الشباب إلى العمل
من قمة توصيل الجيل لعام 2022
مستقبلي الرقمي

أنا صوتُ شباب العالم في عام 2022. أنا الجيل الأول من مواليد عصر الطفرة الرقمية، أُمثِّلُ أصوات لفيف من الشباب والشابات حول العالم، عاملين مجتمعيين ورواد أعمال وباحثين وطلاب ومهنيين شباب وشابات، من شتى الخلفيات من جميع المناطق.

وُلدتُ في عصر من الابتكارات وموجات الزعزعة التكنولوجية غير المسبوقة. ومع بلوغي سن الرشد، أريدُ أن يتسنى لي الاستمتاع بالعالم الرقمي استمتاعاً تاماً ومأموناً وشاملاً.

في الفضاء الرقمي وفي المجتمع، أبتغي لوجودي إقراراً، ولصوتي إصغاءً، ولكياني مكاناً حول طاولة صنع القرار. إذ يساورني قلق حيال بعض القرارات التي تُتخذ حالياً باسمي، لاضطراري إلى التعايش مع هذه الخيارات وآثارها. لكنني أملكُ الإرادة والطموح وما يلزم من قيم لأصوغَ مستقبلي ومستقبل الأجيال المقبلة.

فقد شاركتُ في المشاورات العالمية التي أُجريت تمهيداً لعقد قمة توصيل الجيل ليُدوِّي صوتي في أرجاء ميدان التنمية الرقمية ولأُوجِّه إليكم، قادة العالم اليوم، نداءً عاجلاً صريحاً.

فما زلتم أنتم، صناع القرار في مختلف أنحاء العالم، رواد العالم الرقمي. وتسريع عجلة التنمية الرقمية في كل مكان لصالح الجميع، والاستفادة منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) المحددة في خطة عام 2030، سلطتان بقبضتكم زمامهما ومسؤوليتان على عاتقكم يقع النهوض بهما.

إن أعمالكم اليوم تشكِّل فرصي في التعليم والعمل وملامح بيئتي في المستقبل. وامتناعكم عن العمل قادرٌ على كبح قوة التحول الرقمي وإغفال وجودي.

آنَ الآن أوان العمل. فمستقبلي ذاته على المحك.

أولاً. نحو مستقبل رقمي أفضل للجميع ولكوكبنا

يشهد العالم الرقمي في الوقت الراهن تحولاً سريعاً يستتبعه تغير في أنماط الحكومات والاقتصادات والمجتمعات المحلية. لكنَّ المشاكل القديمة والحديثة العهد تمثل تحديات على طريق التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتُلقي بظلالها على مستقبلي. فهل سأخسرُ وعد المستقبل الرقمي؟

إنني أُدرك أن التكنولوجيا الرقمية ليست الحل لجميع الشواغل، لكنني أؤمن بأن قوتها التحويلية توجد من الفرص ما يفوق ما تطرحه من تحديات.

ثانياً. أنا متأهب وملتزم وواثق

قد يكون الدرب أمامنا محفوفاً بالتحديات لكنني حليفكم في العمل.

- إنني متأهبٌ لأضطلعَ بمسؤولياتي أنا وأُعمِل براعتي ولئلا آلو جهداً في المضي قُدُماً بالخطة الرقمية محلياً ووطنياً وعالمياً.
- سأستخدمُ صوتي لأدعو إلى إحداث التغييرات الإيجابية التي أنشدُ رؤيتها وأقود تحول المجتمعات والاقتصادات.
- أنا، في قمة توصيل الجيل، أُدافع عن حقوق الإنسان والمساواة والكرامة على الإنترنت باغتنام قوة التكنولوجيا الرقمية والإنترنت.
- سأستزيدُ ما استطعت من مناهل العلم كي أُعلِّم الآخرين، بادئاً بمجتمعي المحلي المباشر.
- سأنقلُ معرفتي بالعالم الرقمي وأُوعِّي بمزاياه ومخاطره لأن المعرفة تمنحنا السَّبق.
- سأبتكر وأستخدم التكنولوجيا الرقمية والإنترنت لتحقيق النفع الاجتماعي والعمل في مجال المناخ، حفزاً لريادة الأعمال وتشكيلاً للاقتصادات الدائرية، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.
- سأُعزز التنوع الثقافي وشمول الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة، بتوفير أدوات رقمية مفتوحة وسهلة النفاذ، وعبر الإنترنت.
- سأعملُ مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الهادفة للربح وجماعات المُمارسين وعبر جميع الشبكات الشبابية، وأنخرطُ في المساعي العالمية، من أجل الاستفادة من تعددية الأطراف في بناء مستقبل رقمي يزدهر فيه الجميع.

إنَّ تَركتكم تؤول إلينا وسأنقشُ عليها بصمتي الشخصية، مراعياً الأجيال المقبلة.

ثالثاً. أعمالكم تحدد مستقبلي

إنني أُؤمن بأن عملنا، الآن، سوياً، هو السبيل الأوحد لتحقيق مستقبل رقمي أفضل.

فالعديد من السياسات ونماذج الحوكمة وآليات التنفيذ يلزمه التجديد في العصر الرقمي ويمكن تحديثه بمساعدة الأدوات الرقمية والإنترنت لتيسير العمل الاجتماعي، وصنع القرار، والقيادة، بما يُتيح شمول الشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل شمولاً هادفاً.

ولا بد من العمل بحزم لضمان إنجاز المهام أدناه **بحلول عام 2025**.

1 السياسات الرقمية

أُهيبُ بالحكومات كلها

أ) **إيلاء السياسات الرقمية أولوية وضمان اتساق السياسات فيما بين جميع القطاعات الحكومية والاقتصادية** لاستغلال قوة التوصيلية والتكنولوجيا الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة.

ب) **اعتماد سياسات سليمة للبنى التحتية** تدعم الاستثمار في تحقيق التوصيلية الرقمية والانتقال الطاقي وتحفز زيادة تنوع مصادر تمويلهما.

ج) **دعم حقوق الإنسان على الإنترنت** وتطوير أطر تصفح الإنترنت بأمان، والتعبير عن الذات بحرية، وطلب الموافقة على المعاملات على الإنترنت، والحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية، وصنع القيمة باستخدام التكنولوجيات والأدوات الرقمية والإنترنت.

د) **تصميم أُطر للمنافع العامة الرقمية** توسِّع نطاق الأثر الإيجابي للتكنولوجيا الرقمية والإنترنت على التنمية، كالبرمجيات المفتوحة المصدر، والبيانات المفتوحة، ونماذج الذكاء الاصطناعي المفتوحة، والمعايير المفتوحة، والمحتوى المفتوح، إلى جانب أطر وطنية لحماية المستهلكين والبيانات، والأمن السيبراني.

ه) **إجراء إصلاح شامل لسياسات الابتكار والبحث والتطوير (R&D)** يُؤتي الابتكار المسؤول، المدفوع بالتكنولوجيا، اللازم لتعزيز ريادة الأعمال الرقمية في جميع القطاعات وإنشاء مدن ذكية مستدامة.

و) **إدماج منظور بيئي في السياسات التكنولوجية المتعلقة بالبنى التحتية والمشتركة بين القطاعات** وإصدار لوائح في المجالات الأساسية بجميع قطاعات الاقتصاد مثل صناعة العتاد والبرمجيات، واستهلاك الطاقة، والمخلَّفات الإلكترونية والطاقة المتجددة.

ز) **تعميم منظور تكنولوجي في السياسات القطاعية** كما في قطاعات التعليم والصحة والمالية والتجارة والزراعة وغيرها من السياسات الاقتصادية، بهدف استغلال التكنولوجيات والأدوات والبيانات الرقمية والإنترنت في تحقيق التنمية.

ح) **وضع أطر لدمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية** (كسياسات السلوك التجاري المسؤول، واعتبارات حقوق الإنسان، ومنظوري الشباب والمساواة بين الجنسين) في **الأدوات والخدمات الرقمية** من جانب الحكومات، وتشجيع دمج هذه الاعتبارات من جانب القطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

2 الحوكمة في العصر الرقمي

أُهيبُ بصناع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي من حكومات ومنظمات إقليمية

أ) **إفساح مكان للشباب حول طاولة صنع القرار بإنشاء أدوار قيادية حقيقية لهم في عمليات الحوكمة الرسمية** في جميع الهيئات التشريعية والتنفيذية، كضم الشباب إلى عضوية اللجان التوجيهية أو أفرقة العمل على أساس أحقية التصويت، أو تعيينهم كمبعوثين، أو مستشارين، أو إنشاء لجان ظل شبابية.

ب) **ضمان إدماج نُهُج تشاركية هادفة في تصاميم سياسات أو برامج أو مشاريع** التحول الرقمي، لا سيما نُهُج تشمل الشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة الناقصة التمثيل تقليدياً بسبب نوع جنسها أو إصابتها بإعاقات أو غيرها من السمات الشخصية.

ج) **إنشاء تصاميم جديدة، يسهل النفاذ إليها بسرعة، لمساحات رقمية، بمشاركة الشباب والفئات المهمَّشة تاريخياً لتوسيع نطاق عمليات التشاور وزيادة عمليتي صنع القرار والحوكمة انفتاحاً وشمولاً للجميع**، لا سيما فيما يتعلق بتحديد نطاق السياسات الرقمية، وإعدادها، وتنفيذها، وتقييمها، باستخدام الأدوات المتاحة على الإنترنت، خاصةً تلك الرسمية من منصات إعلامية ومنصات لمشاركة المواطنين، واستطلاعات للرأي، وأدوات عبر الإنترنت لتجميع المشاكل والحلول بتعهيد الجموع.

د) **وضع أُطر متينة لقياس نتائج وتأثير السياسات الرقمية والتكنولوجية والسياسات المتعلقة بالشباب وسياسة المساواة بين الجنسين**، وإجراء عمليات رصد وتقييم منتظمة وشفافة في الهيئات الحكومية كافة.

ه) **دعم إعداد مدونات لقواعد السلوك الصناعي وإنفاذها** لتحسين حماية البيانات وحماية سلامة الشباب والأطفال والجميع وحقوقهم الرقمية على الإنترنت.

و) **اعتماد نُهج مستنيرة بالبيانات وبآراء أصحاب المصلحة لوضع السياسات وصنع القرار** تستفيد من تقاطع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأحدث الحلول الرقمية في استنباط دلالات من هذه البيانات، مثل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

ز) **تطوير قدرة كافية على إنفاذ القانون** لمعالجة القضايا المتعلقة بتنفيذ السياسات الرقمية، وضمان أن التكنولوجيات الرقمية المستخدمة لإنفاذ القانون تحترم حقوق الإنسان.

3 الاستراتيجيات والبرامج الرقمية

1.3 إشراك الشباب في إعداد المستقبل

أُهيبُ بالحكومات كلها والقطاع الخاص والمجتمع المدني

أ) **الاشتراك في إنشاء استراتيجيات وطنية جامعة بشأن الشباب بمشاركة الشباب**، تحدد أهدافاً واضحة ومقاصد قابلة للقياس وآليات إشراك قابلة للتطبيق في العمليات الحكومية الرئيسية.

ب) **الاستثمار في إنشاء شبكات يقودها الشباب والاستفادة من مشاركتهم** في القرارات والمبادرات الكبرى كتلك المتعلقة بقضايا الحكومة المفتوحة، وتغير المناخ، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الرقمية.

ج) **تمكين الشباب من قيادة وإعداد وتنفيذ** مبادرات للشباب فضلاً عن سياسات وبرامج ومشاريع عامة، بتوفير التمويل والإرشاد الموجَّهين، والمنصات والأدوات الرقمية الملائمة، وتعزيز رؤية الشباب لدى الجمهور، والاعتراف بمساهماتهم.

د) **رصد وقياس مستوى إشراك الشباب** في عمليات صنع القرار الوطنية ومستوى تمكينهم اقتصادياً، استناداً إلى إطار محدد في استراتيجية الشباب بمشاركتهم، وعمليات شفافة مستنيرة بالبيانات واستعراضات دورية تجريها شبكات الشباب.

ه) **الاشتراك في تصميم إطار تنفيذي للصحة النفسية يستهدف تقليص مخاطر وسائط الإعلام الرقمي والإنترنت إلى أدنى حد ممكن وتلافي آثارهما الضارة على الأطفال والشباب**، كإنشاء شبكات لتقديم الاستشارات الطبية والنفسية بشأن أنواع إدمان الإنترنت، وتقديم الدعم إلى ضحايا التنمُّر والتحرش عبر الإنترنت، وإنشاء قنوات للإبلاغ، وتنفيذ حملات توعية.

2.3 تحويل التعليم وبناء المهارات الرقمية، قوتي الشباب الرقميتين الاستثنائيتين

أُهيبُ بالحكومات كلها والمؤسسات الأكاديمية

أ) **إعداد سياسات واستراتيجيات للمهارات الرقمية** مُسندة بأدلة وخاصة بالسياق الوطني والمحلي **وتطويرها**، لزيادة فرص الشباب في التعليم والعمل وريادة الأعمال.

ب) **تحديد مصادر جديدة لتمويل** تنفيذ برامج تعليمية وبرامج لبناء المهارات الرقمية عالية الجودة ومُعزَّزة تكنولوجياً وشاملة للجنسين، **وإيلاء هذه المصادر الجديدة أولوية**، والتماس انخراط شركاء جُدد في إعداد هذه المناهج الدراسية وتدريسها.

ج) **التعاون عبر جميع الوزارات والمستويات الحكومية**، لا سيما بين وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) ووزارة التعليم، من أجل توصيل المدارس، وتوفير النفاذ المشترك إلى المرافق، وتنفيذ حملات وبرامج وطنية لتنمية المهارات الرقمية.

د) **زيادة المعروض من المراكز التعليمية وفرص التعليم والمناهج الدراسية وزيادة شمولها للجميع وسهولة الاستفادة منها** بالمزج بين الأدوات والنُهُج التقليدية وغير التقليدية، والرقمية والملموسة، والقائمة على الإنترنت وغير القائمة عليها، في البرامج التدريبية الرسمية والمهنية كالمعسكرات التدريبية، والمسابقات الفكرية والمسابقات البرمجية، واللَّعبَنة، وحلقات النقاش، والحلقات الدراسية الإلكترونية، فضلاً عن منصات نشر المعرفة والاشتراك في صنع الأشياء.

ه) **إعادة النظر في معايير الجودة عند إعداد المناهج الدراسية والتدريب عليها** لتحسين جودة هذه المناهج وزيادة درجة انفتاحها وإمكانية تكييفها وملاءمتها عملياً، بالنسبة إلى الطلاب والمعلمين، عن طريق الأدوات الرقمية والبرمجيات المفتوحة المصدر والبيانات المفتوحة، وإدماج هذه المناهج والمعايير في البرامج المدرسية.

و) **تقوية برامج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات التكميلي (STEM+)، والفنون والرياضات الرقمية**، ودمجها في جميع التخصصات الأكاديمية، بما فيها العلوم الاجتماعية، لضمان أن تُعدِّ البرامج التدريبية والمناهج الدراسية الشباب إعداداً ملائماً لطبيعة الوظائف في الاقتصاد الرقمي بجميع قطاعاته.

ز) إعادة النظر في المناهج الدراسية والمزج بين أدوات ومحتوى ومهارات الابتكار الرقمي المسؤول وتلك المتعلقة بريادة الأعمال الرقمية في جميع التخصصات لزيادة أهلية الخريجين للتوظُّف.

ح) **دمج القنوات الرقمية والمناهج الدراسية الرقمية في التدريب المهني** لتنويع فرص التدريب في جميع مناحي الحياة وإتاحة فرص الانتقال من التعلم إلى تحقيق الدخل للشباب، خاصةً من الفئات الضعيفة.

ط) **تعزيز تنوع النماذج المحتذاة في مجال إعداد التدريب وتنفيذه** لدعم نشوء سلوكيات اجتماعية ومهنية جديدة تخلو من التحيز، بما يُدعِّم الهويات الفردية وتشكيل التطلعات المهنية.

ي) **دمج التكنولوجيات الناشئة في برامج البحث والتطوير وخطط المِنح الممولة من الميزانية العادية** لتعظيم استخدامها المستدام والمسؤول من أجل الصالح العام، لا سيما في مجال الحلول الرقمية المدعمة بالذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية.

3.3 تهيئة فرص عمل وسبل عيش لائقة للشباب

أُهيبُ بالحكومات كلها والقطاع الخاص

أ) **بناء نظم إيكولوجية مستدامة وابتكارية التوجه للاقتصاد الرقمي** لزيادة الفرص التجارية وتعزيز كل من ريادة الأعمال الرقمية وتهيئة فرص عمل وسبل عيش لائقة للشباب.

ب) **تحقيق التآزر وتجميع الموارد وتنسيق الجهود فيما بين جميع أطراف النظام الإيكولوجي** (على سبيل المثال، فيما بين الهيئات الحكومية، وجهات التمويل، وأطراف القطاع الخاص المستقرة، والشركات الناشئة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية، والشبكات الشبابية) بهدف اغتنام السياسات والتمويل والابتكارات التكنولوجية في تحويل الاقتصادات وإعادة تعريف مفاهيم سوق العمل الوطنية والإقليمية والعالمية.

ج) **تحديد مصادر تمويل جديدة، أشمل للجميع، للمشاريع التجارية المعزَّزة تكنولوجياً** بإنشاء شبكة من أنواع مختلفة من جهات التمويل الحائزة لمحافظ استثمارية متنوعة

كالمصارف التقليدية، وغير التقليدية، والإنمائية، و**إتاحة تكافؤ فرص التمويل** للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة (SME) بصرف النظر عن نوع جنس القائمين عليها أو سنهم أو حالتهم كذوي إعاقة أو أصلهم أو عرقهم أو غير ذلك من السمات الشخصية.

د) **تبسيط العمليات الإدارية لاستحداث الشركات الناشئة** يوفر خدمات تسجيل الأعمال التجارية على الإنترنت وخفض الرسوم وتقليل الوقت اللازم للتسويق وما يرتبط به من تكاليف.

ه) **تيسير تنفيذ شبكات دعم للشباب من أصحاب الشركات التكنولوجية الناشئة ورواد الأعمال الاجتماعية الرقمية**، تقدم خدمة تحديد نطاقات نماذج الأعمال وبرامج تسريع الأعمال تبعاً لهذه النماذج، أو برامج الإرشاد في مجال الأعمال، أو بناء المهارات الموجَّه، أو رأس المال الأولي، أو نظم الشراكة.

و) **إنشاء مساحات تجريبية مأمونة** لرواد الأعمال من الشباب لإتاحة النمذجة الأولية للمنتجات والخدمات الرقمية، واختبارها، وتوسعتها، بموجب نظام قانوني مرن أو دون تنظيم لفترة محدودة، حيث يمكن تجريب التكنولوجيات أو نماذج الأعمال الجديدة وتحسينها بأدنى تكلفة.

ز) **تقديم حوافز مالية وغير مالية** إلى الشركات المعنية باستحداث حلول رقمية في مجالي **الاقتصاد الدائري وتهيئة فرص العمل المراعية للبيئة**، لا سيما للشباب.

ح) **خفض الآثار الضارة للتكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات الناشئة على الأشخاص وعلى كوكبنا إلى أدنى حد ممكن** بإشراك الشركات في ذلك لتعتمد تكنولوجيات وأطر للمسؤولية الاجتماعية للشركات تراعي الأخلاقيات وتحترم الحقوق، بينما تجني المنافع المتأتية من الأدوات الرقمية والإنترنت لتحقق النفع الاجتماعي والاقتصادي محلياً ووطنياً وعالمياً.

ط) **تشجيع الشركات المحلية على الابتكار وإقامة المشاريع، توطيناً للابتكار الرقمي**، لضمان تقاسم منافع الحلول الرقمية الجديدة مع المجتمعات المحلية، والحيلولة دون هجرة العقول ونقل الابتكار إلى النظم الإيكولوجية التي تهيئ أحوالاً أكثر مؤاتاةً.

ي) **إنشاء مزيد من المناصب القيادية للشباب في جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص** وإشراكهم إشراكاً هادفاً في أنشطة التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الأعمال والقرارات المتعلقة بهم.

ك) **توظيف المواهب الشابة والمتنوعة** بغض النظر عن نوع جنسهم أو حالتهم كذوي إعاقة أو أصولهم، ورسم مسارات مهنية مفيدة تغتنم كامل إمكانات القوى العاملة الشاملة للجنسين والمنخرطة في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك من خلال المِنح المدفوعة والبرامج الإرشادية والتدريب أثناء العمل والبعثات المتخصصة والوظائف المنتظمة.

4 تحويل الثقافات، والمجتمعات المحلية

أَبتغي تحويل مجتمعي المحلي تحويلاً إيجابياً والعمل مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني من أجل

أ) **دعوة المجتمع المحلي إلى اعتماد** التكنولوجيا الرقمية والإنترنت **اعتماداً شاملاً للجميع ومسؤولاً** و**تعبئة الموارد** اللازمة لتنفيذ مبادرات شعبية ابتكارية يقودها الشباب.

ب) **إنشاء نظم دعم اجتماعي للشباب من الفئات الضعيفة أو المهمَّشة أو الناقصة التمثيل تقليدياً** ليشاركوا في الحياة المجتمعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو غيرها من القنوات الرقمية، وربط هذه النظم بآليات الحوكمة الرسمية والخدمات العامة.

ج) **بناء شبكات داعمة للأقران**، وخصوصاً شبكات شبابية ومنظمات غير هادفة للربح على المستوى الشعبي، **تستهدف الترويج لمحو الأمية الرقمية وتعلم المهارات الرقمية** في المجتمعات المحلية وبين الشباب.

د) **إعداد وتنفيذ حملات توعية عبر الإنترنت وخارج الشبكة بشأن المواضيع الرئيسية المتعلقة بإشراك الشباب وتمكينهم في الاقتصاد والمجتمع الرقميين**، تشمل حماية البيانات الشخصية وحقوق الأطفال على الإنترنت، والعنف عبر الإنترنت وإدمان الإنترنت، والاستخدام الأخلاقي لوسائط الإعلام الرقمي والتكنولوجيات الرقمية، وكذلك مدى صحة وموثوقية المعلومات المتاحة على الإنترنت.

ه) **الاشتراك في إعداد وتنفيذ حملات توعية عبر الإنترنت بمشاركة الشباب بشأن المواضيع الرئيسية المتعلقة بشواغلهما**، تشمل حقوق المراهقين، والصحة النفسية والإنجابية، والعنف المنزلي، والوصم الاجتماعي المتصل بحالة الإعاقة أو نوع الجنس أو غيرها من السمات الشخصية.

و) **تسليط الضوء في المجال العام وعبر الإنترنت على جيل جديد من القدوات المحلية الخبيرة في المجال الرقمي، متنوع المواصفات** من حيث نوع الجنس والهوية الجنسية، والسن، وحالة الإعاقة، والأصل، ومستوى الدخل، وغير ذلك من السمات الشخصية، لإنماء ثقافة القبول والاحترام المتبادل فيما بين أفراد المجتمعات المحلية.

ز) **دعم صنع محتوى محلي ومحتوى باللغات المحلية ومعارف الشعوب الأصلية بجودة عالية وملاءمة أكبر وبشكل مستمر ونشرها عبر الإنترنت**، من جانب أصحاب المصلحة محلياً ووطنياً.

ح) **الاشتراك، بساهمة الشباب، في إنشاء منصات رقمية ملائمة محلياً** لنقل المعلومات والمعارف، وتوطيد شبكات العلاقات، والتدريب الرسمي وغير الرسمي، وللأنشطة الاقتصادية، لزيادة نفاذ الشباب إلى المعلومات وحصولهم على فرص التعلم والفرص الاقتصادية.

5 الانضمام إلى الحراك نحو إبرام اتفاق رقمي عالمي

أُهيبُ بمنظمات الأمم المتحدة (UN) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

أ) **تعميم نهج الإشراك الهادف للشباب والشامل للجنسين على قدم المساواة**، وخاصة من الفئات المهمَّشة أو الضعيفة ومن البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، على جميع مستويات العمل بكيانات منظومة الأمم المتحدة كافة، والانتظام في رصد التقدم المحرز في تحقيق غاياتهم وأهدافهم بالاستفادة من تنفيذ **استراتيجية الشباب لعام 2030: استراتيجية الأمم المتحدة للشباب**، على نطاق المنظومة، و**استراتيجية الشباب الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات**.

ب) **تحقيق التآزر ودعم تنفيذ مبادرات مشتركة بين الاتحاد وغيره من منظمات الأمم المتحدة يقودها الشباب،** من أجل إشراك الشباب إشراكاً هادفاً في عمليات صنع القرار الدولية، بما يتماشى مع خارطة طريق الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي.

ج) **بناء تحالف استراتيجي قائم على تعدد أصحاب المصلحة مع** القطاعين العام والخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والمجتمع المدني، وأفراد المجتمعات المحلية، لفتح مسارات للتنمية الرقمية المستدامة بإجراء مشاورات مفتوحة وشفافة عبر الإنترنت أو بالاستعانة بقنوات رقمية أخرى، ومن ثَم، التقدم في تنفيذ التوصية بإبرام اتفاق رقمي عالمي الواردة في التقرير المعنون "جدول أعمالنا المشترك".

د) **إقامة شراكات مع مجموعة الجهات المانحة والقطاع الخاص** لتنفيذ مبادرات يقودها الشباب تستهدف سد الفجوات الرقمية على الصُعد المحلي والوطني والعالمي.

ه) **زيادة إبراز مبادرة توصيل الجيل على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي** وإذكاء الوعي بالفرص المتاحة للشباب للمشاركة في شبكات وعمليات الشباب الدولية.

و) **وضع استراتيجية لتوصيل الجيل لمتابعة هذا النداء إلى العمل واقتراح معايير مرجعية لتنفيذه**، من خلال عملية شاملة وشفافة يقودها الشباب.

قد تتعدد التحديات التي سنواجهها، ولكنَّ وحدة عملنا في سبيل عدم إغفال أي شخص وتصميمنا على ذلك قادران على صنع الفرق في الطريق نحو صوغ مستقبلنا الرقمي المشترك.

انضموا إلى حركة "نداء شباب العالم إلى العمل من قمة توصيل الجيل لعام 2022" وبادروا اليوم إلى بناء مستقبلنا الرقمي المشترك.

منشورات ITU
نُشرت في سويسرا، جنيف، 2022
ITU Disclaimer: https://www.itu.int/en/publications/Pages/Disclaimer.aspx

الاتحاد الدولي للاتصالات
Place des Nations, CH-1211 Geneva Switzerland